

أزمة النفايات تنتظر مناقصة بيروت

أزمة النفايات مستمرة والحكومة تتخبط بين الحلول فيما المكبات العشوائية تقترب من عدم القدرة على استقبال مزيد من نفايات العاصمة. وفيما تراجع خيار الطمر في الكسارات، وتنتظر المناقصات تقدّم أحد ما بعرضها، عاد البعض إلى الرهان على تنازل النائب وليد جنبلاط بإعادة فتح مطمر الناعمة، ولو هوقاً

بسام القنطار

الساعة 12، ظهر يوم الجمعة المقبل، ترتسم معالم مناقصات إدارة النفايات المنزلية الصلبة التي أطلقت في آذار الماضي، ولا يزال الإعلان عنها يتوالى فصولاً بعد امتناع أي من المعارضين المحليين أو الدوليين عن التقدم إلى مناقصة المنطقة الخدمائية الأولى التي تضم بيروت الإدارية والضاحيتين الشمالية والجنوبية وتنتج يومياً نحو 1800 طن من النفايات.

وحده رياض الأسعد، مالك شركة «الجنوب للإعمار»، أعلن قبل يومين عبر موقع «فايسبوك» أنه اشترى دفتر الشروط لمناقصة بيروت، في محاولة لاستدراج مناقسيه إلى الإعلان عن نياتهم تجاه التزام المنطقة التي تعاني من عجز عن طمر عوادم النفايات



المناقصات ستجرح في البقاع والشمال وتفشل في الجنوب وجبل لبنان وبيروت

الرهان مستمر على قبول جنبلاط بإعادة فتح مطمر الناعمة

الناطقة منها في نطاقها العقاري بسبب فقدان أي مساحة خالية فيها.

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً ألزم فيه بنقل عوادم نفايات بيروت البالغة نحو 750 طناً يومياً في السنوات الثلاث الأولى من العقد المزمع توقيعه، إلى المطامر التي سيتم إنشاؤها في منطقتي جبل لبنان الجنوبي والشمالي. لكن الاحتجاجات الشعبية التي رافقت إغلاق مطمر الناعمة - عين درافيل، وما تلاها من تكديس النفايات في الطرقات، شكلت «مناورة حية»



فشل مناقصة بيروت سيعيد الملف إلى نقطة الصفر (هينم الموسوي)

الجديدة تحتاج إلى ما لا يقل عن 6 أشهر لإتمامها. أما مرحلة توقيع العقد والتلزييم والتصميم والتجهيز وصولاً إلى التسليم والتشغيل فتحتاج إلى خمس سنوات على أقل تقدير، إذا ما تم الالتزام بالمعايير المتبعة في هذا النوع من المناقصات، علماً بأن طبيعة دفتر الشروط، وما إذا كانت الدولة ستتولى الإنشاء والتجهيز ومن ثم تسلم المعمل إلى شركة للتشغيل، تختلف تماماً عن دفتر الشروط الذي يدعو الشركات إلى الاستثمار في البناء والتجهيز، لأن هذا النوع من المناقصات من الصعب أن يستقطب شركات دولية للاستثمار بملايين الدولارات في بلد يعاني من اضطراب سياسي حاد، وجار لدولة تعيش حرباً أهلية منذ سنوات امتدت مفاعيلها إليه.

والشمال، وستفشل في الجنوب وجبل لبنان وبيروت، الأمر الذي سيعيد الملف إلى النقطة الصفر مجدداً. ويؤكد المصدر أن اللجنة تحتاج إلى عشرة أيام أو أسبوعين، بدءاً من يوم الجمعة المقبل، لرفع التقرير إلى مجلس الوزراء. ويستند هذا التقدير إلى سيناريو يقول إن مناقصة بيروت ستجرح. أما في حال عدم تقدم أي من المعارضين إلى مناقصة بيروت، فإن اللجنة سترفع نتائج بقية المناطق، مترافقة مع توصية من وزارة البيئة بإطلاق مناقصة جديدة لبيروت بالاستناد إلى دفتر شروط جديد على أساس بناء معمل لتوليد الطاقة من النفايات، وهذا الدفتر يفترض أنه قيد الإعداد من قبل الاستشاري الدنماركي «رامبول». وبحسب المعلومات، فإن المناقصة

ثبت خلالها أن الرفض الشعبي والبلدي في جميع أفضية جبل لبنان لاستقبال نفايات بيروت والضاحيتين أكبر بكثير مما كان البعض يعتقد، وأن أياً من المعارضين الذين سيتقدمون إلى مناقصات جبل لبنان سيجدون أنفسهم أمام مازق إيجاد مطمر لنفايات هذه الأفضية، فكيف الحال باستقبال نفايات بيروت والضواحي؟ وبحسب مصدر متابع لمسار الاجتماعات التي تعدها اللجنة المكلفة بدراسة المناقصات ورفع تقرير بنتائجها إلى مجلس الوزراء، فإن اللجنة لم تفتح بعد المغلف الذي يضم الأسعار المقدمة من المعارضين في انتظار إتمام مناقصة بيروت التي تجري للمرة الثالثة. وأكد مصدر وزاري رفيع أن النتائج الأولى للمناقصات تبين أن نجاحها سيقترص على البقاع

الحاج حسن: لرفع المنع السياسي عن مناقصة بيروت

برز أمس مؤتمر صحافي لوزير الصناعة حسين الحاج حسن، الذي أمل أن يتقدم المعارضون إلى منطقة بيروت والضواحي إذا ما تم رفع المنع السياسي. واقترح الحاج حسن مبادرة من ستة بنود لحل الأزمة، أولها التفاهم السياسي على إيجاد مطامر صحية في كل المناطق، وضرورة تحمل المسؤولية الوطنية عن طمر نفايات بيروت والضواحي حيث لا يوجد في هذه المنطقة أي مدى جغرافي لاحتواء أو إقامة مطمر صحي فيها، وذلك بالبحث عن الحلول المناسبة، وإرساء المناقصات الخاصة بكل المناطق عبر الإسراع في درس هذه الملفات لناحية الجودة والمواصفات الفضلى والأسعار الأدنى، ثم إعادة إطلاق المناقصات في أي منطقة لا يتم فيها إرساء المناقصة لأي سبب كان، سواء لعدم تقدم أي من المعارضين أو عدم استيفاء المتقدمين منهم للشروط المطلوبة بالسرعة القصوى. كذلك اقترح إطلاق المناقصة الخاصة بتلزييم معامل التفكك الحراري في منتصف آب الحالي (علماً بأن ذلك متعذر من الناحية التقنية لغياب دفتر الشروط). وطالب بإيجاد أماكن تجميع مؤقتة لكل منطقة بغية رفع الضرر عن الناس وأرزاقهم وصحتهم، تمهيداً لنقل النفايات إلى حيث تكون المعالجة النهائية المرتقبة.

وحول تصدير النفايات إلى الخارج، أشار الحاج حسن إلى أنه «على رغم ارتفاع كلفة هذا الخيار، فإننا لا نمانع من اعتماده تحت وطأة الظروف الحالية، آمليين أن يكون خياراً جدياً قابلاً للتحويل إلى واقع، لا أن يبقى مجرد عروض تلقفتها الحكومة».